

Distr.: General  
29 July 2024  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 18 (ح) من جدول الأعمال المؤقت \*

التنمية المستدامة

## الانسجام مع الطبيعة

## تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 169/77 ويعرض الجهود التي بُذلت مؤخراً للنهوض بنهج متمحور حول الأرض بهدف تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، بما في ذلك تسليط الضوء على الحوار التفاعلي بين الدول الأعضاء والخبراء المستقلين وأصحاب المصلحة الذي دعا إليه رئيس الجمعية العامة بغية مناقشة إمكانية عقد "جمعية الأرض"، وإبراز الجهود الجارية التي تبذلها الحكومات وأصحاب المصلحة لعقد جمعيات الأرض على الصعيد الوطني. ويسلّط التقرير الضوء كذلك على نمو التشريعات والفقهاء القانوني والمنح الدراسية والتعليم في مجال حقوق الطبيعة على الصعيد الدولي، ويتضمن توصيات لتعميق الاهتمام بالنهج المتمحورة حول الأرض من أجل تسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/79/150

260824 200824 24-13827 (A)



## أولا - مقدمة

- 1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 169/77. واستجابةً للطلبات الواردة من الدول الأعضاء، يعرض التقرير الجهود التي بُذلت مؤخراً للنهوض بنهج متمحور حول الأرض لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.
- 2 - ويعرض التقرير أبرز ما ورد في الحوار التفاعلي بين الدول الأعضاء والخبراء المستقلين وأصحاب المصلحة الذي عقده رئيس الجمعية العامة في 24 أبريل/نيسان 2023 لمناقشة إمكانية عقد اجتماع رفيع المستوى يُطلق عليه مبدئياً اسم "جمعية الأرض" ومناقشة نطاق هذا الاجتماع، ويبيّن كيف ساهم هذا الحوار وغيره من الحوارات التفاعلية للأمم المتحدة بشأن موضوع العيش في انسجام مع الطبيعة في تسريع وتيرة التنمية المستدامة وفي اتباع نهج يتركز فيه الاهتمام على الأرض، لا على الإنسان.
- 3 - كما يبرز التقرير الجهود الجارية لعقد جمعيات الأرض على الصعيد الوطني وتزايد الاعتراف بحقوق الطبيعة في المجالين التشريعي والقضائي<sup>(1)</sup>، ويوضح إمكانات هذه الجهود المبذولة على المستوى الوطني من حيث المساهمة في إحداث تغيير يشمل العالم. كما نوقش النمو في المنح الدراسية والتعليم في مجال حقوق الطبيعة على الصعيد الدولي.
- 4 - واستناداً إلى تحليل الجهود المبذولة حتى تاريخه، يعرض التقرير توصيات بشأن الإجراءات الملموسة التي من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على الاستفادة من نهج متمحور حول الأرض لتسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

## ثانياً - أبرز ما ورد في الحوار التفاعلي لعام 2023 بشأن شكل جمعية الأرض ونطاقها على المستوى الدولي

- 5 - دعا رئيس الجمعية العامة إلى عقد حوار عام 2023 حول موضوع "إمكانية عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن جمعية الأرض ونطاقه"<sup>(2)</sup> في 24 نيسان/أبريل 2023 وفقاً لقرار الجمعية العامة 169/77. وتخللت الجلسة الافتتاحية ملاحظات ألقاها رئيس الجمعية العامة، تشابا كوروشي؛ ونائبة رئيس وزراء إسبانيا، تيريزا ريبيرا؛ ووزيرة الدولة للشعوب الأصلية في البرازيل، سونيا غواجاجارا؛ ووزير الموارد المائية في نيجيريا في تلك الفترة، سليمان أدامو؛ والأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، نافيد حنيف، بالنيابة عن وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، جونهوا لي. واختتمت الجلسة الافتتاحية ببيانات عامة ألقاها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرون المعنيون.
- 6 - وتألّفت جلسة بعد الظهر من حلقتي نقاش تناولت الحلقة الأولى منهما الحاجة إلى عقد جمعية الأرض، وشارك فيها خواكين نيبتيو، نائب رئيس رابطة حقوق الإنسان في إسبانيا والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان؛ وجيونغ - هوان شين، مدير معهد دراسات أمريكا اللاتينية، من جامعة هانكوك للدراسات الأجنبية

(1) مُيِّزَت كلمة "Nature" حيث كُتِبَ حرف "N" بصيغته الكبيرة لا الصغيرة، وأدرجت الكلمة على هذا النحو في قرارات الجمعية العامة 169/77، الفقرات 19 و 28 و 31 من الديباجة؛ والقرار 220/75، الفقرة 28 من الديباجة؛ والقرار 235/73، الفقرة 29 من الديباجة، والتقارير السابقة A/74/236 و A/75/266 و A/77/244.

(2) العروض والمداخلات الكاملة متاحة على الرابط <http://harmonywithnatureun.org/dialogues/>.

في جمهورية كوريا؛ وخورخي كالديرون غامبوا، محام ومنسق أول سابق في محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وأستاذ زائر في حقوق الإنسان لدى جامعة السلام المنشأة بولاية صادرة عن الأمم المتحدة؛ وإيريك غوميز - باغيثون، أستاذ الحوكمة البيئية لدى الجامعة النرويجية لعلوم الحياة والرئيس المنتخب للجمعية الدولية للاقتصاد الإيكولوجي؛ ورودريغو ميغيز نونييز، أستاذ مساعد في القانون الخاص لدى جامعة Eastern Piedmont في إيطاليا، وباحث رئيسي في مشروع المفوضية الأوروبية "التحدث باسم الطبيعة: نهج متعددة التخصصات بشأن العدالة الإيكولوجية".

7 - وبحث حلقة النقاش الثانية نطاق جمعية الأرض. وشاركت فيها هيلينا دولابيل، عالمة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية لدى جامعة مينا جيراييس الاتحادية في البرازيل، وكاتالينا فايخو، أستاذة في القانون الدولي العام لدى جامعة EAFIT في كولومبيا؛ وجيسلان بيكار، رئيس جمعية الأمم الأولى في كيبك - لابرادور، وجان شارل بيتاشو، رئيس مجلس شعب الإينو في إكوانيتشيت، الأمم الأولى في شمال كيبك؛ وهانز ليو بادر، أخصائي في التنمية الحضرية في ألمانيا، وإيلينا يورينغ، باحثة مساعدة ومرشحة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة كاسل في ألمانيا؛ وجوليانا نيرا، مرشحة لنيل درجة الدكتوراه في التنمية المجتمعية والاقتصاد التطبيقي، ونينا سموليار، مرشحة لنيل درجة الدكتوراه في كلية روبنشتاين، وهما استاذتان باحثتان في الدراسات العليا في معهد Gund للبيئة والقيادة من أجل العلاقة بين البشر والأرض، ومعهد الإيكولوجيا الزراعية في جامعة فيرمونت في الولايات المتحدة الأمريكية.

8 - وأعقب كل حلقة نقاش حوار تفاعلي مع الدول الأعضاء والخبراء المستقلين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. واحتفل المشاركون بالتقدم المحرز نحو نموذج فكري يتركز فيه الاهتمام لا على الإنسان وإنما على الأرض، وسلطوا الضوء على التطورات الحاصلة في التشريعات والسياسات العامة والاقتصاد الإيكولوجي والتعليم ومشاركة الجمهور في جميع أنحاء العالم.

9 - وأدت الحوارات التفاعلية للأمم المتحدة بشأن موضوع العيش في انسجام مع الطبيعة دورا هاما في تسريع وتيرة التنمية المستدامة من خلال إطلاع واضعي السياسات على النهج التي تعزز التكامل الشامل بين الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة. وقد مرّ أكثر من عقد من الزمن على انعقاد الحوار الأول، وكان تأثير تلك الحوارات بالغ الأهمية إذ يواجه كوكب الأرض تحديات غير مسبقة تهدد سلامته. وإن الحاجة الماسة إلى إيجاد حل جماعي واستراتيجيات تعاونية تستلزم إجراء مناقشات تفاعلية على نحو متواصل بشأن هذا الموضوع.

10 - ويوفر الحوار منصةً لمناقشة أزمة المناخ باعتبارها أزمة نظامية متعددة الأبعاد تترتب عليها تداعيات عميقة وتكفي الوعي بالمسؤولية الجماعية الملحة في التحول نحو الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية والبيئية لأجيال الطبيعة وأجيال البشر، حاضرا ومستقبلا على السواء. ويستوجب هذا التحول الانصراف عن السعي إلى الربح القصير الأجل والنمو الاقتصادي كمحركين أساسيين للتنمية، وتبني نهج شامل للتنمية المستدامة يكون متوائما مع الطبيعة وبالتالي يمنح الأولوية لسلامة الأرض.

11 - وعلاوة على ذلك، غالبًا ما يكون السكان الأكثر ضعفا، والذين يساهمون بأقل قدر في تغير المناخ، الطرف الذي يتحمل العبء الأكبر لآثاره. وبالتالي، لا بد من مراعاة مواطن الضعف والتحديات الهيكلية التي تواجهها البلدان النامية في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالتمويل والسياسات العامة

والتخطيط. وقد أكدت الحوارات على ضرورة تعزيز الدعم للبلدان النامية من خلال التعاون القوي، وتوفير الموارد المالية وغير المالية على حد سواء، والنهوض بالمعرفة العلمية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتشجيع قيام نظام تجاري متعدد الأطراف غير تمييزي يقوم على الإنصاف ويرتكز على القواعد ولا يستثنى منه أحد.

12 - وأكدت المناقشات المتعلقة بموضوع الانتقال من الاستهلاك والإنتاج المدفوعين بالربح القصير الأجل إلى الاستدامة، على ضرورة أن يكون هذا الانتقال جزءاً لا يتجزأ من إطار القانون المتمحور حول الأرض. وبما أن القانون يشكل أساس المجتمع، وأنفراد القوانين تؤثر في حقوق المواطن ومسؤولياته، يؤدي النظام القانوني دوراً محورياً في دفع التحول المجتمعي باتجاه العيش في وئام مع الطبيعة. وبالتالي، تبرز الحاجة إلى ابتكارات قانونية ينصرف فيها الاهتمام من المنظور الذي يركز على الإنسان إلى منظور ينحو أكثر إلى الاهتمام بالبيئة. ويستلزم هذا الأمر الاعتراف بالأرض شخصاً له حقوق واحترام تلك الحقوق المتأصلة.

13 - وشدد المتحدثون على أن إنشاء جمعية معنية بالأرض تابعة للأمم المتحدة كفيل بالنهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث إن من شأن ذلك أن يتيح فرصة للدول الأعضاء لتقديم مقترحات مبتكرة، وأن يشجع تمثين الأواصر التي تجمع بعضها ببعض وتجمعها بأمن الأرض. ومن شأن الجمعية أن تؤدي دوراً حاسماً في إبراز العناصر الدولية الأساسية التي تساهم في تعزيز مبدأ العيش في انسجام مع الطبيعة. وعلاوة على ذلك، من شأن الجمعية أن تعزز التعاون مع الشعوب الأصلية في حماية أمن الأرض وتضد الصلة بين الحكمة التاريخية والمعارف المعاصرة. وفي حين أيدت غالبية الدول الأعضاء المشاركة إنشاء جمعية الأرض، أعرب بعضها عن قلقه بشأن المصطلحات التي تصف الحدث وبشأن تكرار الجهود. ومع ذلك، اعتبر معظم المتحدثين أن من شأن جمعية لا يتمحور اهتمامها حول الإنسان أن تعزز عمل هيئات الأمم المتحدة المعنية بدلاً من أن تتسبب في تكرار العمل.

14 - وفيما يتعلق بالاهتمام المتنامي بتحقيق العدالة الاجتماعية والإيكولوجية والتنمية المستدامة، أكد المتحدثون أن حقوق الطبيعة لا توفر إطاراً قانونياً وحسب، بل تعزز العدالة أيضاً. فالفصل داخل المجتمع بين الإنسان والطبيعة قد يسر الاستغلال والظلم. وأكد المتحدثون أنه لا ينبغي بعد اليوم تقدير قيمة الطبيعة على أساس فائدها الاقتصادية أو ما يعود منها من نفع على البشر، وإنما ينبغي الاعتراف بها بكونها مصدراً لجميع أشكال الحياة ونظاماً داعماً لها وبكونها تتطوي على قيمة متأصلة في ذاتها. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بالطبيعة ككيان ذي حقوق. فيتعين على الأقل منح النظم الإيكولوجية والمجتمعات الطبيعية الحق في الوجود وفي حفظها وإصلاحها حفاظاً على أشكال الحياة بأكملها وبالتالي ضمان تمكّن البشر من العيش في ظل احترام حقوق الطبيعة، على الدوام.

15 - ولفتت المناقشات الانتباه إلى قرارات المحاكم في العديد من البلدان التي اعترفت بحقوق الطبيعة وقامت بإعمالها وأثرت على العمليات الإدارية والتشريعية. وقد ركزت هذه الأحكام على النظم الإيكولوجية التي تعرضت للضرر أو للانتهكات، لافتة الانتباه إلى حفظها وإصلاحها. وتقدم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان مثلاً إقليمياً على الاتجاه المتزايد نحو الاعتراف بحقوق الطبيعة. وأكد المتحدثون على قدرة المحاكم على ترسيخ منظور متعلق بحقوق الطبيعة متمحور حول البيئة الحيوية في التصدي لحالة الطوارئ المناخية.

16 - كما أولي الاهتمام لضرورة إدماج حقوق الطبيعة ليس فقط في الإطار القانوني بل في سائر النظم كذلك. ويستتبع ذلك مواءمة الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول والمجتمعات مع دورات الحياة والقوانين المستمدة من النظم الطبيعية. ولا يمكن تحقيق مبدأ العيش في انسجام مع الطبيعة حقا واستعادة التوازن في الوجود البشري على هذا الكوكب إلا من خلال حشد المجتمع بأكمله باتجاه رؤية تتمحور حول البيئة. كما يتطلب التحول في النموذج الفكري جهودا مصاحبة له على صعيد التعليم يكون فيها إشراك الشباب بمستوى أهمية توعية الجمهور العام نفسه.

17 - وبالإضافة إلى ذلك، حثَّ المتحدثون الدول الأطراف على الاعتراف بأهمية حماية النظم الإيكولوجية من خلال وضع إعلان عالمي لحقوق الطبيعة، يعترف بالطابع العالمي للنظم القانونية وتربطها وعدم قابليتها للتجزئة في ضمان العدالة للطبيعة. وينبغي خلال القرن الحادي والعشرين التركيز على الانتقال نحو جيل جديد من الحقوق التي لا تكفل الحماية والعدل للإنسان وحسب، وإنما تكفلهما للطبيعة أيضا. وقد شهد المجتمع تحولات للنماذج الفكرية على مر التاريخ، واعتبر المتحدثون أن الوقت الحالي هو الوقت المناسب لتوسيع نطاق حقوق الإنسان وتبني حقوق الطبيعة.

18 - ولاحظ المتحدثون أن على الأهداف المقترحة لجمعية الأرض للأمم المتحدة أن تشمل وضع إعلان عالمي جديد لحقوق الطبيعة، وحثوا على أن توفر الجمعية فرصة حيوية لتسليط الضوء على المبادرات على صعيد العالم ومناقشتها وأن تكون بمثابة منصة لتعزيز التحول العالمي من خلال البحث عن حلول مشتركة. ومن شأن الأكاديميين والباحثين من مختلف التخصصات أن يؤدوا دورا محوريا في هذا المسعى، ويمكن أن تؤدي اجتماعاتهم التمهيدية إلى صياغة وثائق ومبادئ، بما فيها مبادئ توجيهية بل ومسودات أولية للإعلان العالمي لحقوق الطبيعة.

19 - وسلط العديد من أصحاب المصلحة الضوء على أهمية تعزيز الحوار كعامل حاسم في توليد حلول مبتكرة لبناء مسارات قابلة للتطبيق نحو مستقبل مستدام. واقترح تنظيم الاجتماعات في شكل مختلط لتعزيز شمول الأطراف كافة، بالإضافة إلى أن إنشاء لجان مختلفة ذات أهداف محددة قبل الاجتماعات كفيل بالمساعدة على تسهيل تحقيق النتائج المرجوة. وعلاوة على ذلك، سلط أصحاب المصلحة الضوء على أن توثيق هذه الحوارات أو الاجتماعات يمكن أن يؤثر بشكل كبير على العدالة البيئية وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

20 - ودعا أصحاب المصلحة إلى إدماج حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة كعنصرين مركزيين في نظام يستلزم تحولا في الحوافز الممنوحة للجهات الفاعلة على الصعيدين العام والخاص على حد سواء. وينمّ تنوع المتحدثين عن التأثير المتنامي للحوارات التفاعلية وتلاحم مختلف المجموعات والمنظمات التي تعمل معا لحماية الحياة على الأرض لجميع الأنواع، والسعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية من خلال تبني حقيقة أن رفاه البشر ورفاه الطبيعة شيء واحد.

## ثالثاً - إنشاء جمعيات الأرض على الصعيد الوطني

- 21 - يدلّ تزايد إنشاء جمعيات الأرض على الصعيد الوطني<sup>(3)</sup> على تزايد المطالبة بتحول عالمي نحو نموذج فكري متمحور حول البيئة أو متمحور حول الأرض، في مجالات القانون والاقتصاد والحكومة.
- 22 - ففي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، نشر نائب الرئيس البوليفي رسالة مفتوحة موجهة إلى حكومات وشعوب العالم في عام 2022 تدعو إلى إنشاء جمعية للأرض تابعة للأمم المتحدة من أجل مناقشة حلول الأزمات المتعددة التي تعترى الكوكب، من زاوية لا تركز على الإنسان وإنما تركز على أشكال الحياة من المنظور الكوني، في سياق العيش الذي يحترم حقوق الطبيعة في إطار من التوازن مع أمننا الأرض والانسجام معها. وواصلت الحكومة البوليفية العمل على تحقيق أفق الحياة المتمثل في العيش الذي يحترم حقوق الطبيعة بوصفه الهدف الرئيسي المكرس في دستور عام 2009. ونشر نائب الرئيس كذلك كتاب *Geopolítica del Vivir Bien* (الجغرافيا السياسية للعيش القائم على احترام حقوق الطبيعة يدعو فيه إلى تحول العالم أجمع من التركيز على الإنسان إلى التركيز على أشكال الحياة من المنظور الكوني، وتكريس الطبيعة في صلب السياسة والحياة على الصعيدين الوطني والدولي).
- 23 - وفي عام 2023، خلال الجمعية العامة للبرلمانات، قامت برلمانات مثل البرلمان الأندي والبرلمان الأمازوني والاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالترويج لإعلانات صادرة عن الهيئات البرلمانية العليا تدعم عقد جمعية الأرض التابعة للأمم المتحدة. وأطلقت حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات التقرير الأول بشأن مفهوم "العيش في ظل احترام حقوق الطبيعة (Buen Vivir)"، بالبناء على منهجيتها الخاصة القائمة على العوامل الجغرافية السياسية للعيش القائم على احترام حقوق الطبيعة من أجل تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق هذا المفهوم في البلد والتحديات التي تعترضه، من زاوية متمحورة حول أشكال الحياة من المنظور الكوني. وفي العام التالي، خلال الدورة الثالثة والعشرين للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية التابع للأمم المتحدة، أطلق نائب الرئيس منصة "الحكم المتعددة للشعوب الأصلية والسكان الأصليين نحو عالم متمحور حول أشكال الحياة من المنظور الكوني بناء على قوانين العيش القائم على احترام حقوق الطبيعة". وهو يجمع ويوثق مبادئ الشعوب الأصلية وقواعدها وحكمتها بشأن العيش في انسجام مع أمننا الأرض.
- 24 - وفي البرازيل، عُقد المنتدى البرازيلي الثاني لحقوق الطبيعة، المعروف أيضاً باسم جمعية الأرض في البرازيل، في 6 و 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في إلهابوس، باهيا<sup>(4)</sup>. وجرت استضافة الجمعية من قبل الرابطة الوطنية من أجل حقوق الطبيعة - أمننا الأرض، وهي مبادرة برازيلية أنشئت في عام 2019 من قبل مؤسسات متعاونة من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وحدت جهودها بهدف تعزيز الاعتراف بحقوق الطبيعة. وتعكس هذه المبادرة الدور الهام للأوساط الأكاديمية في تعزيز التحول الملح للنموذج الفكري من نموذج متمحور حول الإنسان إلى نموذج غير متمحور حول الإنسان أو نموذج متمحور حول الأرض. وحضر جمعية الأرض في البرازيل أكثر من 300 شخص، وحوالي 20 من المجتمعات المحلية للسكان الأصليين، و 10 مشرعين برازيليين، و 250 من المنظمات غير حكومية والتجمعات، وممثلون عن 23 جامعة.

(3) انظر <http://www.harmonywithnatureun.org/rightsOfNature/>.

(4) <https://forumdireitosdanatureza.org.br/sobre/>.

25 - وأيدت جمعية الأرض في البرازيل إنشاء جمعية الأرض التابعة للأمم المتحدة، على النحو الموصى به في قرار الجمعية العامة 169/77 وقدمت توصيات ملموسة بشأن النهوض بحقوق الطبيعة في البرازيل من خلال: الشروع في مشاورات مع وزارة الخارجية البرازيلية بشأن إنشاء جمعية للأرض تابعة للأمم المتحدة؛ وعقد مشاورات للمجتمع المدني من أجل الدعوة إلى نهج متمحور حول الأرض في تحقيق التنمية المستدامة؛ واستغلال الاستعدادات لحضور الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستعقد في البرازيل في عام 2025 لمانصرة حقوق الطبيعة كجزء من جدول أعمال المناخ.

26 - وفي كندا، اعترفت جمعية الأمم الأولى في كيبيك - لابرادور بالشخصية القانونية لنهر سانت لورانس. واتخذ هذا القرار في جمعية للأرض ضمت 11 أمة من أمم السكان الأصليين في كيبيك - لابرادور في كندا. وقُدّم القرار خلال حوار الأمم المتحدة التفاعلي لعام 2023. وفي إطار القرار، اعترفت جمعية الأمم الأولى بالدور المركزي للنهر في هوية الأمم الأولى وتاريخها وثقافتها واقتصادها، كما اعترفت أعضاؤها بأنهم الأوصياء على الأراضي والمياه الموروثة من الأجداد. وقد نتج اعتماد القرار، في جزء منه، عن أعمال المرصد الدولي لحقوق الطبيعة الذي يعمل على بناء تحالف لحماية النهر. ويضم التحالف مركزين مهمين للبحوث، و 18 بلدية واقعة على امتداد النهر، ونقابة عمال، و 10 منظمات غير حكومية. وفي أواخر عام 2022، بناءً على طلب من التحالف، اقترح أعضاء البرلمان الفيدرالي وبرلمان المقاطعة تشريعا موازيا يعترف بالصفة القانونية لنهر سانت لورانس وبحقوقه.

27 - وفي فرنسا، أعلنت مبادرة "نحو برلمان لنهر لوار"<sup>(5)</sup> في الفترة 2020-2021 وعقدت عشرات الجلسات العامة لمناقشة فرضية الشخصية القانونية لنهر لوار. ومنذ عام 2022، يقود هذه المبادرة تجمع يضم 10 منظمات تمثل المجالات السياسية والثقافية والعلمية. وفي عام 2023، كتب هذا التجمع "بيان نهر لوار" ووسع عضويته لتشمل المجتمعات المحلية. وتهدف المبادرة إلى السعي إلى الاعتراف بالشخصية القانونية لنهر لوار بصفته كيانا حيا من خلال صياغة إعلان لحقوق نهر لوار وإنشاء جمعية للكيانات من غير البشر (2024-2025). وتهدف المبادرة في عام 2024 إلى أن تصبح شبكة تابعة لجمعية الأرض في فرنسا.

28 - وفي ألمانيا، بدأت عملية إعداد مساهمة ألمانية وطنية في جمعية الأرض التابعة للأمم المتحدة المقترحة في خريف عام 2023 من خلال تعاون بين منظمة المجتمع المدني "Rechte der Natur - Das Volksbegehren Bayern" وجامعة كاسل. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل العديد من العلماء والممارسين والجامعات، مثل جامعات توبنغن وكاسل وهامبورغ وجامعة مارتن لوتر في هاله - فيتنبورغ، ومؤسسات مثل مؤسسة هاينريخ بول، ومعهد ماكس بلانك للأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وكذلك الشبكة الألمانية لحقوق الطبيعة، على تعزيز الاعتراف بحقوق الطبيعة، بما في ذلك من خلال إنشاء جمعية الأرض في ألمانيا.

29 - وفي أيرلندا، أنشئت رسميا في شباط/فبراير 2022 جمعية المواطنين المعنية بفقدان التنوع البيولوجي في أيرلندا كواحدة من أربع جمعيات للمواطنين تدرج في برنامج الحكومة المعنون "مستقبلنا المشترك". وتألّفت الجمعية من 100 عضو، بمن فيهم 99 عضوا من الجمهور، اختيروا عشوائيا من

(5) <https://polau.org/parlement-de-loire>

أسر معيشية من أنحاء أيرلندا كافة، ورئيس مستقل هو الدكتور إيفن ني هولفون. وفي الاجتماع الأخير للجمعية في 21 كانون الثاني/يناير 2023، صوتت على سلسلة من التوصيات بما فيها توصية دعت فيها إلى إجراء استفتاء حول إدراج حقوق الطبيعة في الدستور الوطني. وقد أحييت هذه التوصيات إلى البرلمان الأيرلندي حيث حظيت بدعم واسع النطاق من مختلف الأحزاب. وبالتالي، يوجد الآن تفويض للحكومة بأن "تخول الشعب قرار" جعل أيرلندا أول دولة أوروبية تتبنى هذه الحقوق في الدستور الوطني.

30 - وعقدت مكسيكو مؤتمر قمة بشأن أمان الأرض في الفترة من 17 إلى 19 أيار/مايو 2024. وجرّت استضافت مؤتمر القمة، الذي كرم الأوصياء على حقوق الطبيعة، في كلية الحقوق لجامعة المكسيك الوطنية المستقلة والمركز المجتمعي والمختبر البيولوجي الاجتماعي Huerto Roma Verde اللذين يعملان بصورة وثيقة مع مركز قانون الأرض في المكسيك والعديد من المنظمات البيئية والمؤسسات الأكاديمية. وقدم المشاركون المتحالفون، الذين شاركوا بنشاط في مؤتمر القمة، مبادرة إصلاح دستوري لإدراج حقوق الطبيعة في دستور دولة المكسيك، وتمت الموافقة عليها في 22 نيسان/أبريل 2024. وقد بُذلت كل هذه الجهود دعماً لجمعية الأرض في المكسيك والأوصياء على الطبيعة.

31 - وفي مملكة هولندا، أنشئت هذا العام مؤسسة حقوق الطبيعة من أجل إنشاء جمعية الأرض في هولندا. وتعمل المؤسسة بالتعاون مع جهات فاعلة أخرى على المستوى الوطني، للترويج لمقترحين قانونيين وطنيين: يرمي أحدهما إلى تضمين حقوق الطبيعة في دستور مملكة هولندا؛ ويرمي الثاني إلى الاعتراف بالشخصية القانونية لبحر ودان. وتحظى المؤسسة بدعم وزير البيئة السابق في مملكة هولندا، يان برونك، الذي شغل مناصب مختلفة في الأمم المتحدة وهو من أشد المؤيدين لحقوق الطبيعة<sup>(6)</sup>.

32 - وفي نيجيريا، خلال الاجتماع التاسع والعشرين للجنة الفنية الوطنية المعنية بالموارد المائية، بدأت عملية إنشاء جمعية للأرض في نيجيريا في كانون الثاني/يناير 2023 على يد وزارة الموارد المائية الاتحادية التي اعتمدت الإعلان العالمي لحقوق الأنهار الذي ينظر فيه المجلس الوطني حالياً؛ وفي حوار عام 2023، صرّح السيد أدامو، وزير الموارد المائية في ذلك الحين بما يلي:

"شهدنا حقبة لم يجر فيها تمكين القوانين والمؤسسات القائمة تمكينا كاملاً لأجل حماية بيئتنا. ولذلك مطلوب منا أن نستكشف نهجاً جديدة بشأن النموذج الفكري المتمحور حول الأرض من خلال إنشاء عملية لجمعية للأرض في المستقبل من خلال العمل الوثيق مع المساعي ذات الصلة ... التي تبذلها الحكومة الاتحادية النيجيرية لحشد أصحاب المصلحة المعنيين في الأوساط الأكاديمية والبيئية من أجل إنشاء جمعية للأرض في نيجيريا".

33 - وفي إسبانيا، اعتمد البرلمان في 30 أيلول/سبتمبر 2022، القانون رقم 22/2022، الذي يعترف بالشخصية القانونية لبحيرة مار مينور في مورسيا وبحوضها فتحوّلت بذلك إلى أول نظام إيكولوجي في أوروبا يتمتع بحقوقه الخاصة. ونجم ذلك عن حملة بقيادة تيريزا فيسنتي، التي فازت بجائزة

(6) <https://www.youtube.com/watch?v=py10hHBm3vw&t=7s>



غولدمان البيئية لعام 2024 عن أوروبا لعملها بشأن المبادرة، دافعت فيها عن الاعتراف بحقوق مار مينور<sup>(7)</sup>.

34 - وعلى المستوى دون الوطني، في 1 آذار/مارس 2024، وافق المجلس البلدي لمدينة سيرا دي أوتس (غاليسيا) بالإجماع على إعلان حقوق نهر تينس الذي يعترف بالنهر ككيان ذي حقوق ضمن بلدية أوتس، فأصبح بهذا أول نهر في إسبانيا يُعترف بحقوقه رسمياً. وتعكف مبادرات عدة على اتخاذ الخطوات اللازمة نحو إنشاء جمعية الأرض في إسبانيا تحت شعار "السير نحو جمعية الأرض التابعة للأمم المتحدة".

35 - وفي أيلول/سبتمبر 2023، في أعقاب الدورة الدولية لرؤساء الجامعات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنونة "القيادة والحوكمة الجامعية المستدامة: نحو خطة عام 2023" التي عقدها المعهد الدولي للتعليم العالي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في أمريكا اللاتينية والكاريبي في مدريد، أقيم في كانون الأول/ديسمبر 2023 المنتدى الجامعي الأول بعنوان "أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 وحقوق الطبيعة: السير نحو جمعية الأرض"، في جامعة مورسيا. واستضافت جامعة فالنسيا في حزيران/يونيه 2024 الاجتماع الدولي الثالث بشأن حقوق الطبيعة في البحر الأبيض المتوسط: الحوار فيما بين بلدان الجنوب. وشدد هذا التجمع على تشخيص وصياغة حلول قائمة على القانون والاقتصاد وركز على إمكانات فقه الأرض كأداة قوية لإعادة التفكير في سبيل المضي قدماً. وفي أيلول/سبتمبر 2024، سوف تستضيف جامعة إقليم الباسك دورة صيفية بشأن التكنولوجيا البيولوجية والطب البيولوجي والمحاكاة البيولوجية في إطار مبدأ العيش في انسجام مع الطبيعة. وسيتناول هذا الحدث أيضاً إنشاء جمعية الأرض في إسبانيا.

#### رابعاً - الاعتراف التشريعي والقضائي بحقوق الطبيعة في الآونة الأخيرة

36 - لا يزال انتشار جمعيات الأرض يتجلى من خلال اعتماد قوانين جديدة لحقوق الطبيعة، من بين أمور أخرى، في جميع أنحاء العالم، وهذا يعكس توسع فئات الكيانات الطبيعية ذات الحقوق المعترف بها<sup>(8)</sup>. وكل قضية من هذه القضايا متجذرة في سياقها الاجتماعي والثقافي والقانوني الخاص بها وتجمع بينها عناصر مشتركة. ويعترف بها جميعاً ككيانات حية تربطها بالبشر علاقة تكامل، وذلك دليل إضافي على الترابط بين حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة.

37 - ويشكل تطوير فقه الأرض جهداً عالمياً مترابطاً يبذل في سياقات مختلفة. ويتخذ تطوره مسارات مختلفة باستخدام مصطلحات مختلفة اعتماداً على البيئة الاجتماعية والثقافية والقانونية للعمل. ومع ذلك، انطلاقاً من العلاقة الوثيقة التي تربط عالم الطبيعة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على حد سواء، تشكل المصطلحات من قبيل "حقوق الطبيعة" أو "الشخصية القانونية" أو "العدالة الإيكولوجية" جميعها تعابير مختلفة عن الموضوع نفسه أي: الاعتراف بضرورة احترام أمانة الأرض كمصدر لجميع أشكال الحياة وكمعيلة لها وكذلك الاعتراف بحقوقها في الوجود والاستمرار والإصلاح.

38 - وفي البرازيل، على مدى العامين الأخيرين، اعتمدت بلديات عدة في البرازيل تشريعات لحقوق الطبيعة. ففي تموز/يوليه 2022، اعترفت بلدية سيرو (ولاية ميناس جيرائس) بحقوق الطبيعة. وفي نيسان/أبريل 2023، اعترفت بلدية غواجارا - ميريم (الأمازون) بحقوق الطبيعة، وفي 5 حزيران/يونيه جرى الاعتراف بحقوق نهر لاجي. وقد اقترح هذا الاعتراف ودعم من قبل عضو مجلس السكان الأصليين،

(7) <https://www.goldmanprize.org/recipient/teresa-vicente/>

(8) متاحة على الرابط: <http://www.harmonywithnatureun.org/rightsOfNature/>.

فرانسييسكو أورو واران، بدعم من عضو مجلس السكان الأصليين، وين كاكامي، ومنظمتي كومفيدا وماباس غير الحكوميتين.

39 - وفي تموز/يوليه، أدرجت بلدية جوزي دي فريتاس (ولاية بياوي) حقوق الطبيعة في قانونها التنظيمي. وأضفي الطابع الرسمي على الاقتراح بوصفه مشروعاً من أجل تعديل القانون التنظيمي، من قبل العضو في مجلس البلدية بالتعاون مع مسؤولين آخرين رفيعي المستوى. وفي تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت بلدية ألاغوا نوبا (بارابيا) تشريعاً يعترف بحقوق الطبيعة. وفي كانون الأول/ديسمبر، أدرجت بلدية ألتو باراغواي (ولاية ماتو غروسو) حقوق الطبيعة في قانونها التنظيمي معترفاً بمبدأ العيش في انسجام مع الطبيعة وبحقوق الطبيعة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أنشأت ولاية بياوي يوم الطبيعة على صعيد الولاية من خلال القانون 2023/8.199.

40 - وفي أيار/مايو 2024، أقرت بلدية روندونوبوليس (ولاية ماتو غروسو) قانوناً يعترف بحقوق الطبيعة ويُنشئ أسبوع العيش في انسجام مع الطبيعة وجائزة البلدية في هذا الصدد. وقد صدرت المبادرة عن رئيس البلدية جوزي كارلوس دو باتيو، كما جرى الترويج للدراسات التي سبقت مشروع القانون على يد المحامين والأستاذين الجامعيين ماريانا سانتياغو (جامعة ماريليا - ساو باولو) وإيفرتون نيفيس دوس سانتوس (جامعة ماتو غروسو) إلى جانب عدد مهم من المؤسسات الوطنية. وفي الشهر نفسه، جرى الاعتراف بنهر موسكيتو (ولاية ميناس جيرائس) ككيان ذي حقوق، وفي حزيران/يونيه 2024، اعترفت بلدية غوياس (ولاية غوياس) بنهر فيرميليو ككيان ذي حقوق. وقد اقترح هذا الأخير من قبل العضوة في المجلس، إلينيزيا دا ماتا دي جيزوس، بدعم من منظمة ماباس غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، جرى الاعتراف بـ "الموجة البحرية لمصب نهر دوسي" (ولاية سبيرييتو سانتو)، وسيرا دو إيتامبي (ولاية ماتو غروسو)، ككيانين ذوي حقوق في حزيران/يونيه وتموز/يوليه على التوالي.

41 - وفي 4 حزيران/يونيه 2024، اقترحت النائبة الفيدرالية سيليا شاكريابا، وهي من أولى نساء السكان الأصليين المنتخبات في الكونغرس الوطني في البرازيل، تعديل الدستور الفيدرالي البرازيلي. وقد حظيت بالدعم من الرابطة الوطنية من أجل حقوق الطبيعة ومنظمة ماباس غير الحكومية.

42 - وفي إكوادور، ما فتئت جهود الاعتراف بحقوق الطبيعة تبرز تقدماً من خلال قضايا مرفوعة إلى المحكمة الدستورية هي الآن في مراحل مختلفة من إجراءات المحكمة، مثل: نهر دولسيامبا؛ والغابات التي تحمي حوض نهر نانغاريتزا؛ ونهر بياتوا - التدفق النهري الإيكولوجي؛ وقضية فييرو أوركو المتعلقة بممارسة التعدين في نظام إيكولوجي هش؛ ونهر ألأمبي، من بين قضايا كثيرة أخرى. ومؤخراً، حكمت إحدى المحاكم بأن التلوث ينتهك الحقوق الدستورية لنهر ماتشانغارا الذي يتدفق عبر العاصمة كيتو، وبأنه يتوجب على المدينة تنظيف النهر<sup>(9)</sup>.

43 - وبالإضافة إلى ذلك، تشغل إكوادور موقعا رياديا في مجال حقوق الحيوان من خلال تشريع جديد قيد المناقشة. وعبر حكم قضائي تاريخي، أصبحت إكوادور أول بلد في العالم يعترف بالحيوانات ككائنات ذات حقوق. وتدرس الجمعية الوطنية مشروع قانون يمكن أن يضمن تحسين نوعية حياة هذه الكائنات بشكل كبير. ويتعلق القرار القضائي، الذي يشكل سابقة إيجابية في مجال الرفق بالحيوان حول العالم، بقررة من

(9) [www.theguardian.com/world/article/2024/jul/07/ecuador-court-river-pollution-violates-rights](http://www.theguardian.com/world/article/2024/jul/07/ecuador-court-river-pollution-violates-rights)

فصيلة تشورونغو تدعى إستريليتا عاشت محتجزة بشكل غير قانوني لمدة 18 عاما لدى إحدى الأسر. وصدر في القضية قرار في عام 2022 قضى بأن حقوق الطبيعة قد تعرضت للانتهاك<sup>(10)</sup>.

44 - وفي الوقت نفسه تتواصل الجهود التشريعية. فمقاطعة أزواي تنظر حاليا في مشروع مرسوم بلدي يجمع بين الحق في بيئة صحية وبين حقوق الطبيعة. وفي آب/أغسطس 2023، صوت سكان إكوادور من خلال استفتاء لصالح وقف جميع عمليات استخراج النفط في متنزه ياسوني الوطني، حاضرا ومستقبلا. وصنفت اليونسكو متنزه ياسوني، الذي تغطي مساحته أكثر من 2,5 مليون فدان من الأراضي، محيطا حيويا عالميا وهو موطن شعبي تاغيري وتاروميناني الأصليين اللذين اختارا أن يعيشا في عزلة منذ مئات السنين.

45 - وفي مملكة هولندا، أصبحت بلدية إبيزدن - مارخراتن أول بلدية في البلد تقدم اقتراحا بإعمال حقوق الطبيعة على الصعيد المحلي. ويعترف الاقتراح بالشخصية القانونية للطبيعة ويشير إلى أن الاعتراف "يمكن أن يحسن الاهتمام ببيئتنا الطبيعية وحمايتها وأن يحفز النهج المبتكرة للاستدامة". وينكر كذلك أنه في حال عدم وجود تشريع وطني لحماية الطبيعة، يمكن للبلدية أن تؤدي دورا رائدا بطرق عدة منها مراعاة مصالح الطبيعة عند وضع سياسات جديدة وتعيين وصي يمثل مصالح الطبيعة ويضمن أن تصبح تلك المصالح جزءا لا يتجزأ من عملية صنع القرارات في المجلس البلدي.

46 - وفي كاليدونيا الجديدة، في 29 حزيران/يونيه 2023، عزز مجلس مقاطعة جزر لويالتي المادة 110-3 من قانون البيئة في المقاطعة من خلال اعتماد لوائح بشأن قانون الكائنات الحية، تجعل من الكيانات الطبيعية كيانات خاضعة للقانون. وهذه فئة جديدة من أشخاص القانون، تختلف عن فئة الأشخاص الاعتباريين، وهي لا توجد في فرنسا أو في أي من أقاليمها ما وراء البحار، وتعترف بحقوق الكيانات الطبيعية ولكن تعفيها من الواجبات والمسؤوليات. وأسماك القرش والسلاحف هي أول الكائنات التي تُمنح هذه الصفة الجديدة.

47 - وفي بنما، في حزيران/يونيه 2022، أنشأت الخدمة الجوية والبحرية الوطنية لجنة معنية بالبيئة لحماية حقوق الطبيعة. وفي آذار/مارس 2023، قامت شبكة من المنظمات المعنية بحفظ البيئة بصياغة مشروع قانون، بدعم من وزارة البيئة وعدد من المنظمات الوطنية، من أجل حماية حقوق السلاحف البحرية. وعلاوة على ذلك، قامت منطمتان دوليتان هما مشروع Leatherback بالتعاون مع مركز قانون الأرض واللجنة البيئية لبرلمان بنما بوضع واقتراح قانون جديد يتعلق بحقوق السلاحف البحرية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أعلنت المحكمة العليا في قرار متخذ بالإجماع عدم دستورية منجم كوبريه بنما للنحاس، مستندة إلى قانون حقوق الطبيعة 287 الرائد في بنما الذي يعترف بالطبيعة ككيان ذي حقوق. وصاغت وزارة البيئة، بدعم من مشروع Leatherback، مرسوما وزاريا يقضي بإنشاء محمية وطنية جديدة للحياة البرية في أرخبيل جزر بيرل للاعتراف بحقوق الطبيعة والدفاع عنها، جرى التوقيع عليه في حزيران/يونيه 2024.

48 - وفي نيجيريا، في آذار/مارس 2024، بدأ مجلس حكومة ولاية دلتا في نيجيريا رسميا العملية التشريعية للنظر في مشروع قانون حقوق الطبيعة الذي يعترف بالشخصية القانونية لنهر إثيوب وبحقوقه.

49 - وفي بيرو، أعلنت محكمة في مقاطعة لوريتو، في 15 آذار/مارس 2024، أن نهر مارانيون هو كيان ذو حقوق، ويمثل ذلك إجراء رائدا يهدف إلى حماية النهر من تسرب النفط المتكرر من خط أنابيب

(10) [www.vistazo.com/estilo-de-vida/sostenibilidad/victoria-para-animales-ecuador-corte-constitucional-reconoce-son-sujetos-derecho-EX1303611](http://www.vistazo.com/estilo-de-vida/sostenibilidad/victoria-para-animales-ecuador-corte-constitucional-reconoce-son-sujetos-derecho-EX1303611)

نوربيروانو. وقد نتج هذا الاعتراف عن دعوى قضائية رفعها اتحاد هوايناكانا كاماتاهوارا كانا، وهو عبارة عن مجموعة نسائية من شعب الكوكاما الأصلي. وقد مُنح نهر مارانيون الأهلية القانونية للدفاع عن حقوقه، بما في ذلك الحق في أن يتدفق من دون تلوث والحق في التنوع البيولوجي الأصلي. ويسمح الحكم للممثلين القانونيين للنهر، وعلى رأسهم منظمات السكان الأصليين المعنية كوصية عليه، باستخدام الآليات القضائية لحماية حقوق النهر، وينص كذلك على أنه يجب على أي مشروع أن يضمن السلامة الإيكولوجية لنهر مارانيون وأن يحترم حقوقه في التدفق وفي بقاءه غير ملوث.

## خامسا - تطورات النموذج الفكري غير المتمحور حول الإنسان أو المتمحور حول الأرض لتعزيز تعددية الأطراف

50 - تجلّى الدعم الواسع النطاق والمتزايد للاعتراف بالنموذج الفكري غير المتمحور حول الإنسان وتنفيذه كذلك في اللقاءات التي عقدت مؤخرا بين قادة العالم والشعوب الأصلية وواضعي السياسات والعلماء والأكاديميين، بما في ذلك خلال المؤتمرات المعقودة برعاية الأمم المتحدة، وكذلك من خلال التطورات في مجال التعليم.

### ألف - الأطر المتعددة الأطراف والأطر الدولية

51 - طلبت الدورة العاشرة للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التي عقدت في بون، ألمانيا، من 28 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2023 ما يلي:

إبلاء الاعتبار الواجب لمعالجة معارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والعمل معها في تحديد نطاق التقييم العالمي الثاني للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، مع تخصيص فصل للتقييم بشأن نظم المعارف المختلفة، بما في ذلك، في جملة أمور أخرى: 'العيش في ظل احترام حقوق الطبيعة وفي توازن مع أمننا الأرض وانسجام معها'، وإدراج معارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في جميع الفصول.

وسيعرض تقرير تحديد النطاق النهائي على الاجتماع العام في كانون الأول/ديسمبر 2024 للنظر فيه. ومن المتوقع أن ينظر الاجتماع العام في التقييم في عام 2028.

52 - وشارك في اللقاء الرابع لرؤساء الدول الأطراف في منظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون الذي عُقد في 9 آب/أغسطس 2023 رؤساء كل من إكوادور والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وسورينام وغيانا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكولومبيا. ومنظمة معاهدة التعاون في الأمازون هي مؤسسة التنسيق الحكومية الدولية الوحيدة المكلفة بإعداد مشاريع تتصف بلدان منطقة الأمازون وتعود بالنفع عليها. وخلال الاجتماع، أقر إعلان بيليم الذي يتضمن 113 هدفا ومبدأ مشتركا ويزيد من تأكيد الاعتراف بحقوق الطبيعة أو أمننا الأرض<sup>(11)</sup>.

53 - وفي مؤتمر القمة الثالث المشترك بين رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في بروكسل في 17 و 18 تموز/يوليو 2023، تحت عنوان "تجديد الشراكة الثنائية الإقليمية لتعزيز السلام والتنمية المستدامة"، اعتمد القادة إعلانا<sup>(12)</sup> يحيلون فيه إلى

(11) <https://otca.org/wp-content/uploads/2021/09/Declaracion-de-Belem.pdf>

(12) <https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-12000-2023-INIT/en/pdf>

قرار مجلس الأمن 169/77 الذي يسلم "بأن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية بمثابة البيت الذي نأوي إليه وبأن أمانا الأرض تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق".

54 - ويسلم الإطار العالمي للتنوع البيولوجي الذي اعتمد في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي "بأهمية الأدوار التي تؤديها الشعوب الأصلية والإسهامات التي تقدمها بوصفها حارسة للتنوع البيولوجي وشريكة في حفظه واستعادته واستخدامه المستدام". وهو يعترف كذلك بأن:

الطبيعة تجسد مفاهيم مختلفة لمختلف الشعوب، بما في ذلك التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وأمانا الأرض ونظم الحياة. وتجسد مساهمات الطبيعة بالنسبة إلى الناس أيضا مفاهيم مختلفة، مثل سلع وخدمات النظم الإيكولوجية وهبات الطبيعة. وتُعد الطبيعة ومساهمات الطبيعة بالنسبة إلى الناس حيوية لوجود الإنسان ونوعية الحياة الجيدة، بما في ذلك رفاه الإنسان، والعيش في وئام مع الطبيعة، والعيش في توازن ووَئام حقيقيين مع أمانا الأرض. ويقرّ الإطار بنظم ومفاهيم القيم المتنوعة هذه، بما في ذلك حقوق الطبيعة وحقوق أمانا الأرض بالنسبة للبلدان التي تعترف بها، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من تنفيذ الناجح<sup>(13)</sup>.

55 - وسوف تستضيف كولومبيا الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كالي من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وصرّحت وزيرة البيئة والتنمية المستدامة في كولومبيا، سوزانا محمد غونزاليز أن "السلام مع الطبيعة" سيكون شعار الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف. وتتماشى هذه الرسالة المركزية مع مبادئ الشعوب الأصلية في كولومبيا التي تعطي الأولوية لمبدأ العيش في انسجام مع الطبيعة، وتستند أيضا إلى الاعتراف بالعلاقات الحالية غير المتكافئة والأنشطة الاستخراجية التي تفرط في استغلال قدرات الطبيعة والتي تثير الحاجة إلى تحسين العلاقة بين البشر والنظم الإيكولوجية<sup>(14)</sup>. وتتضمن الرسالة أيضا دعوة إلى تحسين علاقة الإنسان بالبيئة لإيجاد نموذج اقتصادي لا يفرط في استغلال الطبيعة.

56 - وتردّج المادة 6-8 من اتفاق باريس للتعاون الدولي من أجل العمل المناخي الهادف بقيادة المجتمع المحلي، وتحفز التمويل المناخي الذي تمسّ الحاجة إليه ضمن إطار من العدالة الاجتماعية والعدل بين الجنسين. وتقوم الآلية على الحقوق وتركز على النظام الإيكولوجي، بدلا من الاستناد إلى السوق والتركيز على الائتمان<sup>(15)</sup>. وشكّل ميثاق غلاسكو للمناخ وهو الوثيقة الختامية للاجتماع السادس والعشرين لمؤتمر الأطراف تقدما ملحوظا بشأن النهج غير السوقية (المادة 6-8 من اتفاق باريس) من خلال وضع إجراءات للتشغيل. وبناء على الميثاق، خلال الاجتماع السابع والعشرين لمؤتمر الأطراف (شرم الشيخ، مصر، من 6 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2022)، جرى تفعيل المادة 6-8 ودخلت حيز التنفيذ. وفي الاجتماع الثامن والعشرين لمؤتمر الأطراف (دبي، الإمارات العربية المتحدة، من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2023) اعتُمد برنامج عمل في إطار المادة 6-8، في القرار 4/CMA.3 الذي يشير مؤتمر الأطراف فيه "إلى الفقرة الثالثة عشرة من ديباجة اتفاق باريس، التي تشير إلى أهمية كفالة سلامة جميع

(13) <http://files.harmonywithnatureun.org/uploads/upload1298.pdf>

(14) <https://www.minambiente.gov.co/wp-content/uploads/2024/02/Colombia-unveils-COP16-logo-to-the-world-and-sends-a-message-of-Peace-with-Nature.pdf>

(15) <https://static1.squarespace.com/static/610ffde0dd5c39015edc6873/t/665e0ac28316750ab04Article+6.8+-+The+Untapped+Potential+of+Paris%27s+Non-/48159/1717439203150Market+Mechanism.pdf>

النظم البيئية، بما فيها المحيطات، وحماية التنوع البيئي، وهو ما تعبّر عنه بعض الثقافات بـ 'أمن الأرض'، ويشير إلى أهمية مفهوم 'العدالة المناخية' لدى البعض، وذلك عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ. وفي هذا القرار يدعو مؤتمر الأطراف أيضا إلى مواصلة تعزيز منصة إلكترونية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تعنى بالنهج غير السوقية، ويحدد الجدول الزمني لبرنامج العمل قبل الاجتماع الخامس للجنة غلاسكو المعنية بالنهج غير السوقية وخلالها<sup>(16)</sup>.

57 - وخلال الاجتماع الثامن والعشرين، أنشأ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الهيئة الرئاسية الثلاثية لمؤتمر الأطراف، وهو إنجاز بارز لرئاسة مؤتمر الأطراف بتكليف من توافق آراء الإمارات العربية المتحدة. فقد وُجد ذلك بين رئاسة الاجتماع الثامن والعشرين وبين الرئاسةيتين المقبلتين لمؤتمر الأطراف - أي أذربيجان والبرازيل - من أجل دفع عجلة العمل الجماعي الطموح بشأن تغير المناخ. واتخذت هذه المبادرة الرائدة من أجل دعم تنفيذ مهمة الإبقاء على ارتفاع درجات الحرارة ضمن حدود 1,5 درجة مئوية من خلال الحفاظ على الزخم وتثبيت الاستثمارية<sup>(17)</sup>.

58 - وفي الاجتماع التاسع والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الذي سيعقد في باكو من 10 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، من المتوقع أن تحتل الأزمة التي يعاني منها العالم الطبيعي موقعا بارزا على الساحة الدولية، وهي ستحتفظ بهذا البروز لأن البرازيل سوف تستضيف الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في مدينة بيليم دو بارا الأمازونية في عام 2025.

## باء - الترابط بين حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة، والنماذج الاقتصادية المتمحورة حول البيئة

59 - تعكس الدعوة إلى إقامة جمعيات الأرض أيضا اعترافا تزداد وتيرته سرعة بالصلة بين السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية من جهة، وبين السعي إلى تحقيق التوافق بين حياة البشر والطبيعة من جهة أخرى. وقد غدا الناس وقادتهم يدركون أكثر فأكثر ما فقته الشعوب القديمة قبل زمن بعيد، وهو أنه لا يمكننا أن نعيش في سلام وانسجام، ما لم نحترم أمن الأرض التي تعتمد عليها أشكال الحياة كافة، بما فيها الحياة البشرية، ونحافظ عليها صورة جماعية. ويتجلى هذا الفهم المتزايد في عمل العديد من الجمعيات والمؤسسات الدولية في الفترة الأخيرة، وكذلك في عدد متزايد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية.

60 - فقد اعتمد الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان بمناسبة مؤتمره الحادي والأربعين الذي احتفل بالذكرى المئوية لتأسيسه في تشرين الأول/أكتوبر 2022، قرارا يعترف بحقوق الطبيعة وبترباطها مع حقوق الإنسان<sup>(18)</sup>. وفي هذا القرار يدعو الاتحاد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى مطالبة الدول بالاعتراف بأهمية العناية بالنظم الإيكولوجية وبالمجتمعات الطبيعية، من خلال إعلان بشأن حقوق الطبيعة يسند الأولوية لاحترام الطبيعة ولجبر الضرر اللاحق بها بدلا من التلاعب بها وتسليعها. ويدعو القرار الدول كذلك إلى الاعتراف بالطبيعة ككيان ذي حقوق، والامتنال للالتزام بحماية حقوق الإنسان والبيئة بشكل كامل،

(16) <http://harmonywithnatureun.org/rightsOfNaturePolicies/>

(17) [www.cop28.com/en/news/2024/02/COP28-launches-The-COP-Presidencies-Troika](http://www.cop28.com/en/news/2024/02/COP28-launches-The-COP-Presidencies-Troika)

(18) <http://files.harmonywithnatureun.org/uploads/upload1291.pdf> (باللغة الإسبانية).

واحترام عالمية هذه الحقوق وتربطها وعدم قابليتها للتجزئة في نظمها القانونية، وضمان إنفاذها الفعال من خلال السياسة العامة والآليات القضائية.

61 - وفي 9 كانون الثاني/يناير 2023، قدّمت كولومبيا وشيلي طلباً بإصدار رأي استشاري بشأن حالة الطوارئ المناخية وحقوق الإنسان من محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، سعياً إلى توضيح نطاق التزامات الدول بالاستجابة لحالة الطوارئ المناخية في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص للآثار المتباينة لهذه الحالة الطارئة على الأفراد من مختلف المناطق والمجموعات السكانية، وكذلك على الطبيعة وعلى بقاء الإنسان على سطح كوكبنا<sup>(19)</sup>. فوجّهت محكمة البلدان الأمريكية دعوة لتقديم مساهمات خطية من الأطراف المعنية، وعقدت جلسات استماع في البرازيل وبربادوس. وورد ما مجموعه 265 مساهمة خطية وأكثر من 150 مداخلّة شفوية من الدول والمنظمات الدولية والوطنية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات القبلية والريفية المنحدرة من أصل أفريقي والأطفال والمراهقين وكثيرين غيرهم<sup>(20)</sup>.

62 - وقدّم خبيراً الأمم المتحدة في مجال العيش في انسجام مع الطبيعة والعضوان في شبكة المعارف المعنية بالانسجام مع الطبيعة، سوزانا بوراس (إسبانيا) وخورخي كالديرون (المكسيك) ملاحظات خطية بصفتهم الشخصية؛ وقدم هوغو إتشيفيريا (إكوادور) مساهمة خطية باسم مركز الحقوق الديمقراطية والبيئية؛ وقدم ليونيل فوينتيس (جامعة غواياكيل) وميكيلي كاروتشي (المركز الأوروبي الأمريكي لبحوث السياسات الدستورية) مساهمة خطية مشتركة من خلال كلية الاجتهاد القضائي والعلوم الاجتماعية والسياسية بجامعة غواياكيل. وخلال جلسات الاستماع التي عقدت في بربادوس، سلّط خورخي كالديرون غامبوا وهوغو إتشيفيريا الضوء على أهمية حماية حقوق الطبيعة لدى التصدي لتغير المناخ وحماية حق الإنسان في بيئة صحية. وقد استقطبت مداخلتهما الشفويتان، اللتان دعمتهما المنظمات الأخرى المشاركة في الجلسات، الكثير من الاهتمام من مختلف القضاة في المحكمة<sup>(21)</sup>. ومن المتوقع أن تصدر المحكمة رأيها الاستشاري في أواخر عام 2024.

## جيم - الاجتماعات الدولية

63 - عُقد المؤتمر الدولي الثالث بشأن "الانتقال إلى حضارة إيكولوجية من خلال حقوق الطبيعة والاقتصاد الإيكولوجي" الذي نظمه معهد دراسات أمريكا اللاتينية التابع لجامعة هانكوك للدراسات الأجنبية من 11 إلى 20 كانون الثاني/يناير 2023 في سانتياغو. ومعهد دراسات أمريكا اللاتينية هو أول معهد في جمهورية كوريا متخصص حصراً في دراسة أمريكا اللاتينية، وهو يعمل بشكل وثيق مع برنامج العيش في انسجام مع الطبيعة التابع للأمم المتحدة من أجل إرشاد عمل البرنامج بشأن النهج غير المتمحور حول الإنسان في مجال حقوق الطبيعة والاقتصاد الإيكولوجي. أما الدليل على الاهتمام الكبير الذي أثاره برنامج العيش في انسجام مع الطبيعة التابع للأمم المتحدة في الأوساط الأكاديمية الكورية فيتمثل في أن المعهد قد

(19) [https://www.corteidh.or.cr/docs/opiniones/soc\\_1\\_2023\\_en.pdf](https://www.corteidh.or.cr/docs/opiniones/soc_1_2023_en.pdf)

(20) [www.corteidh.or.cr/observaciones\\_oc\\_new.cfm?nId\\_oc=2634](http://www.corteidh.or.cr/observaciones_oc_new.cfm?nId_oc=2634)

(21) [www.youtube.com/watch?v=ULMKBINFycl](https://www.youtube.com/watch?v=ULMKBINFycl)



ترجم إلى اللغة الكورية جميع قرارات وتقارير الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن موضوع العيش في انسجام مع الطبيعة للفترة 2009-2020<sup>(22)</sup>.

64 - وعُقد مؤتمر "تجاوز التركيز على تحقيق النمو إلى مراعاة اعتبارات الاستدامة" في أيار/مايو 2023 في البرلمان الأوروبي في بروكسل وشارك في استضافته 20 عضواً من أعضاء البرلمان من مختلف الأحزاب السياسية وشارك فيه أكثر من 7 000 شخص. وقد سلط مؤتمر 2023 الضوء على أهمية إعادة النظر في نموذج الليبرالية الجديدة الحالي بما يتخطى الاهتمام بمجرد تحقيق النمو، في ضوء الانهيار الإيكولوجي. ونتيجة لذلك، تأكد عقد خمسة من هذه المؤتمرات خلال عام 2024 في كل من أيرلندا وإيطاليا والدانمرك وفرنسا والنمسا، حيث سيعقد معظمها في البرلمان الوطني لكل من تلك البلدان<sup>(23)</sup>.

65 - وعُقد الاجتماع السابع عشر الذي يُقام كل سنتين للجمعية الدولية للاقتصاد الإيكولوجي من 23 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في سانتا مارتا، كولومبيا. وتناول الاجتماع، الذي كان متنوعاً وشاملاً، العديد من المواضيع وهي: الاقتصاد الإيكولوجي، وإنهاء الاستعمار، والقيم والأنطولوجيات التعددية، وحقوق الطبيعة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبناء اقتصادات بديلة. وشدد المؤتمر على فكرة "الاقتصاد من أجل الحياة"، التي تركز على تحسين نوعية الحياة مع الحفاظ على الوظائف الإيكولوجية الكفيلة بإدامة الحياة أو استعادة تلك الوظائف، وتعزيز التماسك الاجتماعي والتنوع البيولوجي. كما ييسر المؤتمر إقامة تحالفات بين الأوساط الأكاديمية والحركات الاجتماعية والمنظمات الشعبية والسياسيين وموظفي الخدمة المدنية ورجال الأعمال الذين يسعون إلى تحقيق الانسجام بين الإنسان والطبيعة والعدالة الاجتماعية.

66 - وشاركت منظمة "جميعاً من أجل الأرض" (People for Earth) و "جمعية فقه الأرض" (Earth Jurisprudence Society) في استضافة المؤتمر الدولي بشأن فقه الأرض 2023 بعنوان "فقه الأرض: الاهتمام بجميع أشكال الحياة لا بالإنسان فحسب". وقد وسّع المؤتمر من نطاق فقه الأرض من خلال التعمق في الدراسات المتعددة التخصصات التي تتجاوز المنظور المتمحور حول الإنسان. كما سلط المؤتمر الضوء على سلسلة المحاضرات السنوية بشأن فقه الأرض التي أخذت تروج مفهوم حقوق الطبيعة والقضايا المتعلقة بها في أوساط المجتمع الكوري منذ عام 2015. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نشرت منظمة "جميعاً من أجل الأرض" مجموعة من الأوراق البحثية بعنوان *فقه الأرض: إعلان الحقوق والمشاركة السياسية للطبيعة*، أعدها علماء كوريون بشأن فقه الأرض و "البيوقراطية"، وهي تمثل أول منشور في السلسلة المعنونة "الناس من أجل الأرض"<sup>(24)</sup>.

67 - وأعلن الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين والرابطة الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية والمجلس الدولي للرعاية الاجتماعية عن موضوع الخطة العالمية للعمل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية لعام 2024 "العيش في ظل احترام حقوق الطبيعة: مستقبل مشترك من أجل تغيير تحويلي"<sup>(25)</sup>. كما عُرض

(22) <http://harmonywithnatureun.org/rightsOfNaturePolicies>

(23) [www.beyond-growth-2023.eu](http://www.beyond-growth-2023.eu)

(24) [http://www.peopleforearth.kr/eng/load.asp?sub\\_p=board/board&b\\_code=19&idx=744&board\\_md=view#bbs\\_top](http://www.peopleforearth.kr/eng/load.asp?sub_p=board/board&b_code=19&idx=744&board_md=view#bbs_top)

(25) <https://www.ifsw.org/wp-content/uploads/2023/10/GlobalAgenda2030-Theme2024.pdf>



الموضوع خلال المؤتمر العالمي بشأن العمل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية لعام 2024 الذي عقد في بنما في الفترة من 4 إلى 7 نيسان/أبريل 2024<sup>(26)</sup>. ونتيجة لذلك، يجري التخطيط لعقد العديد من الندوات في جميع أنحاء العالم في عام 2024. فعلى سبيل المثال، يدير الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين في أوروبا مشروعاً اجتماعياً بيئياً يهدف إلى تشجيع الأخصائيين الاجتماعيين على تبني أهمية الاشتراك في بناء عالم إيكولوجي اجتماعي بما يتماشى مع مبادئ فقه الأرض من خلال محاضرات وحلقات للعمل وندوات. وعُقدت الحلقة الدراسية الأخيرة من 13 إلى 14 حزيران/يونيه 2024 في روتردام، مملكة هولندا وضمت 75 أخصائياً وباحثاً اجتماعياً من جميع أنحاء أوروبا. وسيخصص مؤتمر الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين في أوروبا الذي سيعقد في أوسلو في تشرين الأول/أكتوبر 2025 للعمل الإيكولوجي الاجتماعي والاستدامة بما يتماشى مع المبادئ المذكورة أعلاه المكرسة في ميثاق الشعوب من أجل عالم إيكولوجي اجتماعي<sup>(27)</sup>.

68 - وفي المنتدى الاجتماعي الحادي عشر لعموم الأمازون الذي عُقد في دولة بوليفيا المتعددة القوميات من 12 إلى 15 حزيران/يونيه 2024، ناقش قادة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من جميع أنحاء أمريكا اللاتينية الاعتراف بحقوق الأمازون ووافقوا عليه. وسيتم الترويج على الصعيد الدولي لإعلان حقوق الأمازون، الذي صاغته هذه المجتمعات والخبراء، من خلال أنشطة الدعوة من أجل تنفيذه.

#### التثقيف بشأن حقوق الطبيعة في سياق دولي

69 - من الأدلة على الدعم المتزايد للتحويل إلى نموذج فكري متمحور حول الأرض أيضاً هي الزيادة الكبيرة في المشاريع والبرامج التثقيفية والمنشورات المتعلقة بحقوق الطبيعة، التي تدعمها أو ترعاها الحكومات والأوساط الأكاديمية والأمم المتحدة والعديد من المؤسسات الأخرى. ويمكن الاطلاع على قائمة مفصلة بالمنشورات في الموقع الإلكتروني لبرنامج العيش في انسجام مع الطبيعة التابع للأمم المتحدة<sup>(28)</sup>.

70 - وازداد عدد المشاريع المتعلقة بحقوق الطبيعة التي يمولها الاتحاد الأوروبي منذ نشر دراسة بعنوان "نحو ميثاق للاتحاد الأوروبي بشأن الحقوق الأساسية للطبيعة" في عام 2019 وضعت إطاراً للاعتراف القانوني بحقوق الطبيعة في الاتحاد الأوروبي كشرط أساسي لعلاقة مختلفة ومحسنة بين البشر والطبيعة. وحتى الآن، قام الاتحاد الأوروبي بتمويل أحد عشر مشروعاً، أحدثها ما يلي ذكره.

71 - مشروع RIVERS (2025-2019) الذي يهدف إلى إعادة صياغة مفهوم حقوق الإنسان من منظور مختلف وعلى نحو يتعلّق بالمياه. وهذا المشروع ممّول من مجلس البحوث الأوروبي في إطار برنامج "أفق 2020" (Horizon 2020) للبحوث والابتكار ومقرّه في جامعة كارلوس الثالث في مدريد<sup>(29)</sup>. ويتناول مشروع RIVERS العلاقة بين البشر والطبيعة. وتطرح المنازعات بشأن الماء حول العالم تحديات أساسية فيما يتعلق بالقيود الناجمة عن انحصار نموذج الفكر الذي قامت عليه حقوق الإنسان في التركيز على الإنسان. وقد مُنحت الأنهار في الآونة الأخيرة في كل من الأرجنتين وأستراليا وإكوادور وكولومبيا ونيوزيلندا

(26) <https://swsd2024.org.pa/bienvenida/>

(27) [www.ifsw.org/successful-seminar-on-eco-social-work-in-rotterdam-netherlands](http://www.ifsw.org/successful-seminar-on-eco-social-work-in-rotterdam-netherlands)

(28) <http://harmonywithnatureun.org/references>

(29) <https://rivers-ercproject.eu/wp-content/uploads/2022/11/ERC-> <https://rivers-ercproject.eu/project/>

<https://rivers-ercproject.eu/project/> RIVERS-Project-Design-LViaene-2018-GA84003.pdf

والهند صفة الكيانات الحية والشخصية القانونية ضمن قوانين مبتكرة وأحكام صادرة عن المحاكم العليا المحلية.

72 - مشروع إشراك صوت الطبيعة (Speak4Nature): نهج متعددة التخصصات بشأن العدالة الإيكولوجية، الذي استهل في 1 آذار/مارس 2023، وتم تقديمه في إطار حوار عام 2023<sup>(30)</sup>. هذا المشروع ممول من المفوضية الأوروبية، والهدف منه هو نقل المعارف النظرية والتجريبية المتعلقة بالتقنيات التي تؤكد على صوت الطبيعة غير البشرية، في الحالات الاجتماعية والقانونية. ويتولى المشروع اتحاد مؤسسات ويجري تنفيذه عبر تقسيمه إلى ثلاثة مستويات عملية للعدالة الإيكولوجية. ويحدد المستوى النظري الإطار الفلسفي لمفهوم العدالة الإيكولوجية، مع التركيز على تحليل العدالة والقانون وحقوق الإنسان والطبيعة. ويركز المستوى التجريبي على كيفية عمل العدالة الإيكولوجية في الممارسة العملية والكيفية التي تساهم بها التقاليد المعرفية والجذور الثقافية المتنوعة في إعطاء صوت للطبيعة غير البشرية. ويعنى المستوى الاستراتيجي بتطوير ممارسات طويلة الأجل في مجال العدالة الإيكولوجية ويساهم في تطوير "مواطنة إيكولوجية".

73 - الحكمة الإيكولوجية (Ecoprudence): "مراجعة أسس مفهوم التركيز على الإنسان في النظرية القانونية المعاصرة في ضوء التحول الإيكولوجي" هو مشروع بدأ في 1 كانون الأول/ديسمبر 2022، بتمويل من وكالة البحوث الحكومية الإسبانية وصناديق الجيل المقبل للاتحاد الأوروبي. ويهدف هذا المشروع إلى توليد فهم أفضل لدور القانون في التحول الإيكولوجي وبناء الدعم النظري لأن جميع المبادرات ستتطلب إطاراً قانونياً وفقها قانونياً جديداً يوفر مساحة ودعماً<sup>(31)</sup>.

#### المشاريع الأكاديمية التي تدعمها الأمم المتحدة

74 - أعلن الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة، بالتعاون مع البنك النرويجي SpareBank 1 SMN ورابطة الأمم المتحدة في النرويج، عن برنامج بعنوان "تحت السماء المرصعة بالنجوم - برنامج عمل الشباب من أجل أهداف التنمية المستدامة" في كانون الثاني/يناير 2023 من أجل تمويل مشاريع يقودها شباب في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة<sup>(32)</sup>. ومن بين المشاريع الـ 27 التي وقع الاختيار عليها، روج مشروع تعليمي بعنوان "التواصل من جديد مع أمنا الأرض" لنموذج فكري متمحور حول الأرض في تعليم الشباب. واقترح هذا المشروع أربعة طلاب جامعيين في مجال العلاقات الدولية وأعضاء في فريق دراسي معني بموضوع العيش في انسجام مع الطبيعة، واستضافه مركز دراسات وبحوث العلاقات الدولية في كلية كامبيناس (CERI-FACAMP) بمدينة كامبيناس، البرازيل. ويستند هذا المشروع إلى التعليم غير المتمحور حول الإنسان وإقامة شبكة تصل بين الشباب والطبيعة.

75 - وشهد المجلس الأكاديمي المعني بمنظومة الأمم المتحدة، في اجتماعه السنوي السابع والثلاثين الذي عقد في جامعة الأمم المتحدة في طوكيو، اليابان من 20 إلى 22 حزيران/يونيه 2024، لأول مرة، اجتماع مائدة مستديرة ناقش موضوع العيش في انسجام مع الطبيعة. والمجلس هو أحد أهم المؤتمرات

(30) [www.speak4nature.eu](http://www.speak4nature.eu).

(31) <https://derechoyjusticia.net/en/node/1910>.

(32) <https://wfuna.org/sustainable-development/under-the-starry-sky-project-updates/>.

الأكاديمية المرموقة للأمم المتحدة، ويشارك فيه علماء وممارسون ودبلوماسيون<sup>(33)</sup>. وأكد اجتماع المائدة المستديرة المعنونة "الحاجة إلى نهج متمحور حول الأرض في التنمية المستدامة: نحو جمعية للأرض تابعة للأمم المتحدة" على أن الأمم المتحدة بحاجة ماسة إلى تحول إلى نهج متمحور حول الأرض ودعا إلى إنشاء جمعية للأرض تابعة للأمم المتحدة لتعميم هذا النهج عبر جميع جهود الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة. كما تناول المشاركون في الاجتماع موضوع الترويج للاقتصاد الإيكولوجي من أجل بناء نموذج اقتصادي متمحور حول البيئة من أجل سلامة الكوكب في الأجل الطويل.

76 - وكانت الدورة الصيفية بشأن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ضمن إطار رئاسات مجلس الاتحاد الأوروبي، ومؤتمر القمة بين جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والقمة الإيبيرية - الأمريكية ثمرة التعاون الوثيق بين مؤسسة "يوست" (Yuste) ومؤسسة الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمؤسسة الأوروبية الأمريكية (Euroamerica Foundation) وجامعة إكس-ترينادورا وحكومتها محافظتي كاكارس وباداخوس إلى جانب الرعاية التي قدمتها شركة MAFESA. وخلال الدورة التي عقدت من 27 إلى 29 حزيران/يونيه 2023 في إطار رئاسة إسبانيا، دُعي العديد من المسؤولين الرفيحي المستوى من مختلف البلدان والمنظمات إلى إلقاء كلمات. وفي الجزء المعنون "تغير المناخ والتحول الأخضر"، ذكرت أندريا ميسا موريو، نائبة الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والوزيرة السابقة للطاقة والبيئة في كوستاريكا ما يلي:

يجب الاستمرار في تعزيز خطط حماية الطبيعة. وبعبارة أخرى، الاعتراف بالطبيعة ككيان ذي حقوق يجب أن يؤثر على نماذج التعاون الدولي وعلى تطوير الأطر القانونية والسياسات الدولية ... ومن أجل حماية المجتمع المدني وضمان بقائه على صلة بمكافحة تغير المناخ، من الضروري وضع أطر قانونية للحماية، والتصديق على المعاهدات الدولية دفاعاً عن حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة<sup>(34)</sup>.

## دال - المحاكم الصورية المعنية بالقانون البيئي

77 - تهدف المحكمة الصورية المعنية بالقانون البيئي إلى تعزيز فهم القانون البيئي وتطبيقه في البلدان حول العالم وجمع طائفة متنوعة من الطلاب والأكاديميين والمهنيين، مسهمة بذلك في تيسير تبادل المعارف والخبرات التي تثري المجال القانوني وتعزز التعاون الدولي. ونظمت جامعة Universidad Científica del Sur<sup>(35)</sup> أربع دورات للمحكمة الصورية المعنية بالقانون البيئي، مرشحة مكانتها كرائدة في هذا المجال. وكانت القضايا التي جرى النظر فيها قضايا حقيقية جرى تكييفها لأغراض أكاديمية، وهذا ما وفّر للمشاركين تجربة عملية أغنت معارفهم، بالتركيز على العديد من القضايا الخلافية التي تناولت العقبات التي تعيق حقوق الطبيعة وتطبيق تلك الحقوق في السياقات القانونية الدولية.

(33) [www.acuns.org/events/acuns-annual-meeting-2024/](http://www.acuns.org/events/acuns-annual-meeting-2024/)

(34) [https://eulacfoundation.org/sites/default/files/2024-03/Report\\_Yuste\\_2023.pdf](https://eulacfoundation.org/sites/default/files/2024-03/Report_Yuste_2023.pdf), p.20

(35) <https://www.cientifica.edu.pe/>

## سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

78 - أفضى النموذج الفكري الحالي المتمركز حول الإنسان إلى دعوة عالمية للانتقال إلى نموذج فكري آخر في القانون والاقتصاد الإيكولوجي والحوكمة يكون محوره الأرض. ويعكس هذا النداء كلا من الحكمة القديمة التي ترى أن رفاهنا كيشر لا ينفصل عن رفاه الأرض، والفكرة الحديثة القائلة إننا لا نستطيع العيش معا في سلام أو نحقق هدف التنمية المستدامة الذي ننشده ما لم نتعلم فورا احترام العالم الطبيعي الذي يمدنا بمقومات العيش وحمايته.

79 - وأعرب باستمرار عن دعم قوي ومتزايد لهذا التحول في النموذج الفكري في حوارات الأمم المتحدة المتعلقة بموضوع العيش في انسجام مع الطبيعة. وتجلّى نمو هذا النموذج ونجاحه من خلال العدد الكبير من القوانين وقرارات المحاكم والاجتماعات والمؤتمرات وجمعيات الأرض والمشاريع والبرامج التعليمية على الصعيد الوطني. وتُسَجِّع الدول الأعضاء على مواصلة النهوض بتنفيذ نهج متمحور حول الأرض في جهودها الإنمائية على المستوى الوطني لضمان اتباع نهج تآزري حقيقي يضمن قدرة الكوكب على الصمود، بما في ذلك من خلال الاستفادة من جمعيات الأرض على الصعيد الوطني.

80 - ويُظهر النجاح المتزايد لحركة حقوق الطبيعة أنها بمثابة سبيل للمضي قدما من أجل الاستعاضة عن استغلالنا للعالم الطبيعي بطرق عادلة اجتماعيا وإيكولوجيا لحماية الأرض. وسيكون من المهم تعزيز الحوار المتعدد الأطراف بشأن النهج المتمحورة حول الأرض، بما في ذلك في الأمم المتحدة، لزيادة تسريع وتيرة التحول نحو نهج أكثر تمحورا حول الأرض في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

81 - ويعلمنا نموذج حقوق الطبيعة أن بإمكاننا أن نتعلم العمل معا لتحقيق أهدافنا المشتركة في حماية بيتنا المشترك، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية، والعيش في سلام وانسجام بعضنا مع بعض ومع الطبيعة. وتشمل حماية حقوق الطبيعة حماية العالم الطبيعي والحفاظ في الآن ذاته على كل حق من حقوق الإنسان الأخرى. ويجب على الدول الأعضاء أن تواصل مساءلة بعضها عن حماية كوكب الأرض من أجل الأجيال الحالية والمقبلة، بما في ذلك من خلال مواصلة الحوار بشأن إبرام اتفاقات ملزمة تحمي كوكبنا.

82 - وتلتزم منظومة الأمم المتحدة بالبقاء على بيّنة من التطورات الأخيرة والمقبلة في تشكيل نموذج فكري متمحور حول الأرض لا حول الإنسان، وستواصل الاستفادة من العمل الجاري في هذا المجال من أجل تسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.